

النفط في تلك السنوات بعد ١٩٧٣ . توجد نواقص جدية في البنيان الاقتصادي ذات دلالات متوسطة وبعيدة المدى ، وتشير الأرقام الأخيرة الى أن نمو الإنتاج القومي الإجمالي قد توقف من الناحية العملية . إن حقيقة أن إيران تسيطر بميزانية ذات عجز يزيد قليلا عن ٢٠٠٠ مليون دولار في السنة المالية الحالية (١٩٧٦ - ١٩٧٧) وهي تخطط لاستدانة ١٠٠٠ مليون دولار على الأقل من الخارج ، هذه الحقيقة ليست بحد ذاتها كبيرة الأهمية . ولكن ما يقلق المخططين في إيران هو أن الهوة بين مداخل النقد الأجنبي ومدفوعاته تتضارب بسرعة . والسلطات منزعة من حجم رأس المال الخاص الذي يغادر البلاد . فقد كان فائض ميزان المدفوعات الكلي في السنة المنتهية بتاريخ ٢٠ آذار (مارس) ١٩٧٥ يبلغ ٥٠٠٠ مليون دولار ، ولكن بعد عام واحد كان هناك نقص كلي يبلغ حوالي ١٠٠٠ مليون دولار . ولا بد أن يزداد النقص خلال العام الحالي . والواقع أنه إذا استمر ارتفاع المدفوعات الجارية الى نفس المبلغ الذي وصلته في العام ٧٥ - ١٩٧٦ فإن من الممكن حدوث عجز في الحساب الجاري يصل الى ٣٥٠٠ مليون دولار .»

هكذا فإن الاقتصاد الإيراني الذي يحقق له النفط وحده سنويا بما معدله ٢٠ مليار دولار « متوقف النمو عمليا » ويعاني عجزا سنويا بلغ أكثر من ٢٠٠٠ مليون دولار ، ويشكل عامل نفور لا عامل جذب لرأس المال الأجنبي .
وأكثر من هذا

— ارتفع حجم السلع التي استوردتها إيران بنسبة تقرب من ٧٧٪ حسب الاحصاءات الرسمية لوزارة التجارة الخارجية الإيرانية لتصل الى ٦٧٠٠ مليون دولار في العام ١٩٧٦ . ولا يشمل هذا الرقم المشتريات من المعدات العسكرية (وسيأتي الحديث عنها) .

— في أوائل العام الماضي خرج من إيران — في غضون ١٠ أيام فقط — نحو ٣٠٠ مليون دولار بعد انتشار أخبار عن احتمال تخفيض قيمة الريال الإيراني الذي لا يستطيع المسؤولون في البنك المركزي الإيراني إخفاء وضعه المضطرب .

— وصلت معدلات التضخم الى مستوى مخيف ، حتى أن الإيجارات — على سبيل المثال — تزيد بمعدل ٢٠٠٪ كل عام .

— في القطاع الزراعي من الاقتصاد الإيراني (حيث يعيش ٥٣٪ من السكان البالغ مجموعهم ٣٥ مليون نسمة) حقق برنامج الإصلاح الزراعي الذي طبقه الشاه في إطار ما أسماه « الثورة البيضاء » كل نجاح سياسي وبالأحرى دعائي ، يمكن تصوره ، ولكن اقتصاديا فشل فشلا ذريعا ، إذ لم يجر توفير الأدوات والتجهيزات اللازمة لزيادة حجم الإنتاج الزراعي بالإضافة الى قلة التمويل ، وانتشار البطالة في الريف بين مليون ونصف مليون عائلة لم تحصل على أي نصيب من الأرض في نطاق برنامج الإصلاح الزراعي . ولا يزيد معدل